في ملتقى "ساميناً" حول "الحزمة العريضة 2009"

شحادة: نطالب الدولة بتسهيل الوصول للأملاك العامّة وبسياسة متنورة تدعم تحرير القطاع وتنفيذ القانون 431

عيد: الحزمة العريضة تتطلب سعة أكبر وجودة أعلى وتغطية أشمل

أيّوب : التخطيط مفتاح النجاح لخدمات الحزمة العريضة في لبنان

دعا رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة الدولة اللبنانية بتسهيل الوصول إلى الأملاك العامة لمؤازرة جهود تطوير قطاع الاتصالات في لبنان وتشجيع الاستثمار فيه، كما طالب بسياسة عامّة متنورة تدعم تحرير القطاع وتنفيذ القانون 431.

وكان الدكتور شحادة يتحدث، أمس في فندق "فينيسيا"، في جلسة افتتاح ملتقى مجلس اتصالات ساميناً (منطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا) حول "الحزمة العريضة 2009".

وقال شحادة "إن الوقت الذي نمر فيه مثير جداً للاهتمام، لأن التحديات كبيرة، ولأن التقنيات تتقدم بسرعة هائلة، والطلب يتسارع على خدمات الاتصالات، ولأن وضع الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة جداً، ولذلك كله تزداد أهمية توفير خدمات الحزمة العريضة أكثر من أي وقت مضى".

أضاف "عندما نتكلم عن الحزمة العريضة لا نتكلم عن ترف. في الواقع كيفما وصلت إلينا خدمات الحزمة العريضة، سواء عبر الشبكات السلكية أو اللاسلكية تلعب دوراً أساسياً في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار. وإذا راجعنا أي مشروع نهضوي اقتصادي في الآونة الأخيرة، نجد أن الحزمة العريضة كان لها دوراً رئيسياً فيه".

وقال "في لبنان لا تزال الغصة في قلبي وقلب كل واحد منكم لأن بإمكاننا أن نحقق أكثر بكثير مما تحقق حتى الآن. إن مجتمعاً أطلق حملة "البرودباند أهم بند" يعني انه يطالب بتأمين خدمات الحزمة العريضة. والشركات التي تعمل في ظروف صعبة جداً ناضلت واستمرت ووصلت واليوم هي جاهزة لإعادة الانطلاق نحو مرحلة جديدة أكثر تطوراً".

واعتبر الدكتور شحادة أن "أهم استحقاق بالنسبة إلينا يكمن في مواجهة تحديين:

الأول: أن نواجه تحدي تطبيق قانون الاتصالات رقم 431، بحيث لا يبقى حبراً على ورق، ومن الضروري لأي شيء كي يستمر أن يُبنى على القانون.

الثاني: بالنسبة للهيئة هو أن تنتج التشريعات والأنظمة اللازمة لتفتح مجالاً للشركات لتحقق كل طاقاتها الكامنة.

وتابع يقول في الأسابيع الماضية، وصلتنا موافقة من مجلس شورى الدولة على أهم 4 أنظمة صادرة عن الهيئة:

1- الأول "نظام القوة التسويقية المهمّة" المرتبط بالمنافسة.
2- "نظام الترابط" الحيوي لكل الشبكات.
3- نظام "جودة الخدمة" المهم بالنسبة إلى دور الهيئة في مراقبة جودة الخدمات المقدّمة إلى المستهلكين.
4- تايب أبروفال الموافقة على المعدّات، وستوضع الآلية التي وضعتها الهيئة يجب أن تُنفّذ بالتنسيق مع وزارة الاتصالات منعاً للتشابك.

وأردف يقول "تكلم معالي الوزير جبران باسيل عن السياسة العامة لقطاع الاتصالات في لبنان. إن أي بلد يحتاج إلى التشريعات مع السياسات. في الأردن ألزم القانون الحكومة بإصدار سياسة لثلاثة أعوام. وفي لبنان، الوزارة تضع القواعد العامة لسياسة القطاع، ويتكامل هذا تماماً مع عملنا والقانون 431.

وقال "لكن التحدي الأكبر بالنسبة إلينا جميعاً في ما خص انطلاق خدمات الحزمة العريضة ليس مجرد إصدار الهيئة المنظمة التراخيص المطلوبة وأن تؤمّن الشركات السعات الدولية، لكن لا ننسى أنه حتى في أوروبا لإطلاق الحزمة العريضة كان في سياسة دعم لها من قبل الحكومات".

وأضاف "في لبنان، نحن نطلب من الدولة سياسة متنورة تدعم تحرير القطاع وتنفيذ القانون 431، ونحن في الهيئة نصدر أنظمة تتلاءم مع المعايير الدولية لكن نطلب من الدولة تسهيل الوصول إلى الأملاك العامة. وتستطيع الدولة تشجيع خدماتالحزمة العريضة من خلال تحريك مشاريع مثل الحكومة الإلكترونية والخدمات الصحية الاستشفائية والتعليمية وغيرها عبر الإنترنت تبقى طاولة الحزمة العريضة ناقصة".

وختم الدكتور شحادة كلمته بالقول "نتطلع لإطلاق رخص جديدة وتجديد الرخص الموجودة وتأمين الترددات ووضوح الالتزامات والحقوق ونحن على موعد لتطور صورة القطاع واضحة للبنان الذي نستحقه ونطالب به بما يسهم في خلق فرص العمل الكافية للأجيال القادمة".

عيد وأيّوب

كما تحدث في جلسات المؤتمر عضو مجلس الإدارة و رئيس وحدة السوق والمنافسة في "الهيئة المنظمة للاتصالات" السيّد باتريك عيد، الذي تحدث عن الانطلاق باتجاه "الجيل الرابع"، وتحديداً عن التكنولوجيات المرتبطة بنظامي "وايمكس" و"أل.تي.إي"، الذين يهدفان إلى تقديم خدمات "الحزمة العريضة" عبر الشبكات اللاسلكية للمستهلك النهائي.

وتناول عيد التفاصيل التقنية لهذين النظامين والمتطلبات الضرورية لهما، مبيّناً أهمية إطلاق خدمات الحزمة العريضة في سبيل الحصول على أسرع خدمات الاتصالات الموجودة على مستوى العالم.

وعن المتطلبات التنظيمية، قال عيد إنها تشمل معدلات أكبر من سرعة نقل البيانات، وسعة أكبر بالنسبة إلى قدرات الشبكات، إضافة إلى جودة أعلى من الخدمات وتغطية أشمل على مستوى الوطن.

وفي جلسة ترأسها عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة تقنيات الاتصالات في الهيئة المنظمة الدكتور عماد حب الله، تناول مدير التردّدات في الوحدة السيّد محمد أيّوب ملف إدارة حيز الترددات في لبنان، متحدثاً عن مهمة "الهيئة المنظمة للاتصالات" وأهدافها.

وفي هذا السياق، اعتبر أيوب أن من أبرز التحديات الشاخصة أمام إطار السياسة الجديدة لحيز الترددات تكمن في وجود نحو 700 مشغل كابل غير مرخّص له، وانتشار الشبكات الصغيرة التي تخدم بضع مئات من المستهلكين، وتوزيع بعض المشغلين برامج بشكل رقمي، والتوزيع غير القانوني للبرامج، وسوء النوعية الموزعة.

وبعد أن تطرق إلى مشكلة التشويش التي تعترض حيز الترددات، لا سيما أجهزة تقوية الإرسال وأجهزة التشويش، خلص أيوب إلى القول إن حيز الترددات هو مورد نادر بالنسبة إلى الدولة وعليها أن تحسن استخدامه.

وقال إن الهيئة المنظمة هي المسؤولة عن التأكد من حسن استخدام حيز الترددات تماشياً مع سياسة وطنية عليا. كما أن على الحكومة والقطاع الخاص وصناعة الاتصالات أن تؤدي دوراً مهماً في جعل لبنان رائداً في إدارة حيز الترددات وإحسان استخدامه.

كما رأى أن التخطيط للترددات وإدارة هذا الحيز تعتبر مفتاح النجاح لخدمات الحزمة العريضة في لبنان، ولتحقيق خدمة مقبولة للمستهلكين.